رفض دعوات المعارضة لإجراء انتخابات مبكرة

أردوغان: الانتخابات بموعدها.. وسنواصل التنقيب شرق المتوسط

أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ستجرى بموعدها المحدد في يونيو 2023، رافضاً دعوات المعارضة لإجراء انتخابات مبكرة.

جاء ذلك في كلمة له، خلال تفقده مصنع جنازير الدبابات بولاية صقاريا شمال غربي تركيا.

وقال أردوغان إن الانتخابات ستجري بموعدها في يونيو 2023، وأن الشعب سيلقن «هؤلاء الكاذبين» الدرس اللازم مجدداً في صناديق الاقتراع، في إشارة إلى حزب الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة.

من ناحية أخرى، قال أردوغان: «موجودون في ليبيا وأذربيجان وسوريا وشرق المتوسط وسنواصل وجودنا». وأكد أن تركيا ستقوم بأعمال التنقيب في كافة بحارها لاسيما شرق المتوسط ومحيط قبرص.

وفيما يخص لقاحات كورونا كرر أردوغان تصريحه السابق، وقال إن أكثر الدول الأوروبية تقدما لقاح كورونا لا يعطى مجاناً.

وأشار إلى أن عمليات التطعيم ستتواصل بسرعة في تركيا، و»قريباً سيدخل اللقاح المحلي حيز الاستخدام».

في تصريح سابق قال أردوغان خلال إجراء التجارب السريرية على لقاح محلي إن أغلب الدول الغربية تعطي لقاح كورونا بشكل مأجور، واستشهد ببريطانيا كمثال، وهو ما أثار جدلاً واسعاً عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

اردوغان وقرينته

الأمم المتحدة: الحوار الليبي فشل في الاتفاق حول قاعدة الدستور

أعلن منسق بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، رايزدون زينينغا، ختام ملتقى الحوار السياسي بجنيف، وفشله في التوصل لاتفاق بشأن القاعدة الدستورية.

ودعا المسؤول الأممي، في الجلسة الختامية بخامس أيام الملتقى، أعضاءه إلى «إيجاد حل وسط يوحد الأطراف الليبية، ومواصلة التشاور فيما بينكم والسعي لإيجاد حل يعزز وحدتكم».

وأضاف في حديثه الذي بثته قنوات تلفزيونية: «سنواصل العمل معكم ومع لجنة التوافقات لإعداد بعض الخيارات لبناء أرضية مشتركة ليناقشها الملتقى مرة أخرى».

وأردف: «المقترحات التي لا تجعل الانتخابات ممكنة في الموعد المحدد لا يمكن المواصلة فيها، وعدم التوصل لاتفاق لا يبشر بخير» وتابع: «فشلنا في التوصل إلى اتفاق بشأن القاعدة الدستورية وهذا لا يبشر بخير».

واستدرك: «قدمت ثلاثة مقترحات حول القاعدة الدستورية، والمشاركون في الملتقى لم يتوصلوا إلى أرضية مشتركة حول آلية إجراء الانتخابات».

اختار أعضاء ملتقى الحوار السياسي (75 عضو) في اليوم الرابع من جلساته، بمدينة جنيف السويسرية، «لجنة التوافقات» مكونه من 13 عضوا.

انطلقت أعمال الملتقى، لمناقشة مقترحات لجنته الاستشارية بشأن القاعدة الدستورية، التي ستجري على أساسها الانتخابات البرلمانية والرئاسية، المقررة في 24 ديسمبر المقبل.

وأوصت اللجنة الاستشارية للملتقى بتأجيل الاستفتاء على مشروع مسودة الدستور إلى ما بعد الانتخابات.

وتعاني ليبيا تداعيات صراع مسلح استمر لسنوات، فبدعم من دول عربية وغربية ومرتزقة ومقاتلين أجانب، قاتلت مليشيا اللواء المتقاعد خليفة حفتر، حكومة الوفاق الوطني السابقة، المعترف بها دوليا.

لكن منذ أشهر، شهدت ليبيا انفراجا سياسيا، ففي 16 مارس الماضي، تسلمت سلطة انتقالية منتخبة، تضم حكومة وحدة ومجلسا رئاسيا، مهامها لقيادة البلاد إلى الانتخابات.

أميركا تفرض عقوبات على 22 شخصاً لهم صلة بالانقلاب في ميانمار

فرضت الخزانة الأمريكية، عقوبات جديدة على 22 شخصا على صلة بالانقلاب العسكري في ميانمار. وقالت الوزارة في بيان إن «من بين الأفراد الذين صدرت بحقهم عقوبات 7 أعضاء بارزين في جيش ميانمار، الذي يواصل استخدام القوة المميتة ضد الشعب، بما في ذلك الأطفال وأفراد الأقليات العرقية».

وأضافت أن الـ15 الآخرين «هم أزواج أو أبناء بالغين لمسؤولين عسكريين كبار، فرضت عليهم عقوبات سابقا، وساهمت شبكاتهم المالية في تحقيق مكاسب غير مشروعة للمسؤولين العسكريين».

وفي البيان ذاته، قال مدير مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، أندريا جاكي، إن «قمع الجيش للديمقراطية وحملة العنف الوحشي ضد شعب ميانمار أمر غير مقبول».

وأكد أن إجراء اليوم «يوضح أن الولايات المتحدة ستستمر في فرض عقوبات متزايدة على جيش ميانمار، وتعزيز محاسبة المسؤولين عن الانقلاب العسكري والعنف المستمر».

وفي بيان منفصل، أدرجت وزارة التجارة الأمريكية، الجمعة، 4 كيانات على القائمة السوداء، لدعمها جيش ميانمار. ومطلع فبراير 2021، نفذ قادة بالجيش في ميانمار انقلابا عسكريا تلاه اعتقال قادة كبار في الدولة، بينهم الرئيس وين مينت، والمستشارة أونغ سان سوتشي.

وحسب الأمم المتحدة، فقد قُتل ما لا يقل عن 872 امرأة وطفلا ورجلا غير مسلحين في جميع أنحاء ميانمار منذ الانقلاب، بينما أصيب آلاف آخرون.

وفيما يتعلق بالعقوبات الأمريكية على أشخاص إيرانيين، أعلنت الخزانة الأمريكية، الجمعة، رفع عقوباتها عن 3 مواطنين إيرانيين.

وأكد متحدث باسم الوزارة ـ لم يتم تسميته ـ أن رفع العقوبات «لا يعكس تغييرا في سياسة عقوبات الحكومة الأمريكية تجاه إيران.

موسكو: انسحاب واشنطن من أفغانستان يجب ألا يتحول لتمركز بآسيا الوسطى

قال مبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى أفغانستان، زامير كابولوف، إنه «لا ينبغي أن تتحول عملية انسحاب القوات الأمريكية، إلى إعادة تمركز جديد في دول آسيا الوسطى».

جاء ذلك في تصريحات صحفية أدلى بها كابولوف، لوكالة أنباء «ريا» الروسية، حول مستجدات الوضع في أفغانستان.

وأكد كابولوف على ضرورة حل الأزمة الحالية في أفغانستان عبر تشكيل حكومة ائتلافية جديدة، تراعي مشاركة ممثلين عن أكبر القوى السياسية والعرقية.

وأشار كابولوف إلى أهمية عدم تحول عملية انسحاب القوات الأمريكية المقرر بحلول سبتمبر المقبل، إلى إعادة انتشار جديدة في دول آسيا الوسطى، مشدداً على قدرة الأفغان على حل مشاكلهم بأنفسهم دون تدخل خارجي.

وأعرب كابولوف عن أمله في أن تبدأ عملية التفاوض بين أطراف الصراع في أفغانستان في أقرب فرصة، ما سيمهد الطريق لتحسن الأوضاع العامة في البلاد.

وتصاعد مستوى العنف في أفغانستان، منذ مطلع مايو الماضي، مع بدء المرحلة الأخيرة من انسحاب القوات الأمريكية بأمر من الرئيس جو بايدن في أبريل، المقرر اكتماله بحلول 11 سبتمبر المقبل.

السودان: وفاة شرطي متأثرا بإصابته خلال مظاهرة في القضارف

أعلنت وسائل إعلام سودانية، وفاة شرطي متأثرا بإصابته خلال مظاهرة بولاية القضارف (شرق)، لإحياء الذكرى الثانية للحراك الشعبي.

شهدت مختلف مناطق السودان، مظاهرات حاشدة، تنديدا بتردي الأوضاع المعيشية، أصيب خلالها 28 متظاهرا و52 شرطيا، وفق بيانين منفصلين للشرطة، ولجنة أطباء السودان (غير حكومية).

وذكرت وسائل الإعلام، بينها موقع «سودان تربيون»، أن «ثلاثة أفراد شرطة تعرضوا لإصابات متفاوتة، بينهم ضابط، وذلك أثناء تصديهم لمحاولات من محتجين لاقتحام سوق القضارف». وبحسب ذات المصدر: «لقي الرقيب فني شرطة خالد إدريس خلدون مصرعه متأثرا بجراحه عقب إصابته في أحداث مليونية 30 يونيو (مظاهرة ذكرى الحراك الثانية)».

وكان الشرطي الراحل قد نقل إلى مستشفى الشرطة بالعاصمة الخرطوم «لتلقي العلاج اللازم بعد إصابته إصابة بالغة في الرأس»، وفق المصدر ذاته.

وقال مدير شرطة الولاية، اللواء كمبال حسين كمبال، إن الشرطي الراحل «من أميز عناصر الشرطة وأكثرهم انضباطا وحرصا على إنفاذ العمل الشرطي والمهام الموكلة إليه»، وفق ما نقل الإعلام المحلي. وأضاف أن «شرطة الولاية ألقت القبض على 36 من المتهمين أثناء الاحتجاجات وتم تدوين بلاغات في مواجهتهم وسيتم تقديمهم للمحاكمات أمام القضاء».

وفي 30 يونيو 2019، خرجت مظاهرات حاشدة لمطالبة المجلس العسكري الحاكم آنذاك بتسليم السلطة للمدنيين، عقب فض اعتصام بالخرطوم، في الثالث من الشهر نفسه.

وقادت المظاهرات إلى مفاوضات بين المجلس (المنحل) وقوى «إعلان الحرية والتغيير» (مدنية) أفضت إلى اتفاق، في أغسطس من ذلك العام، بشأن إدارة مرحلة انتقالية.

وبعد 3 عقود في الحكم، وعقب احتجاجات شعبية منددة بتردي الوضع الاقتصادي، عزل الجيش، الرئيس السابق عمر البشير في 11 أبريل 2019، وأودع مع آخرين من أركان نظامه في السجن.

ويعيش السودان، منذ 21 أغسطس 2019، مرحلة انتقالية تستمر 53 شهرا تنتهي بإجراء انتخابات مطلع 2024، ويتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش والحركات المسلحة و»قوى إعلان الحرية والتغيير».

جبهة تيغراي: لن تتوقف المعارك قبل تحرير كل الإقليم من القوات الإثيوبية

انسحاب القوات الحكومية من الاقليم

أعلنت جبهة تيغراي، أن المعارك لن تتوقف قبل تحرير كل إقليم تيغراي من القوات الإثيوبية وميليشياتها، مطالبة بتحقيق دولي في المجازر التي ارتكبتها القوات الإثيوبية في تيغراي.

كما قالت جبهة تيغراي إنها ستتعاون مع المنظمات الدولية لإيصال الإغاثة لأكثر من مليوني نازح.

وكانت مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية روزماري ديكارلو، أشارت إلى أن المنظمة الدولية تحض قوات الدفاع عن تيغراي على الموافقة على وقف فوري وتام لإطلاق النار سبق أن أعلنته الحكومة الإثيوبية في المنطقة.

الأمم المتحدة كانت حذرت من أن أكثر من أربع مئة ألف شخص في إقليم تيجراي يعانون المجاعة حاليا. وتشير التقديرات إلى أن مليونا وثماني مئة ألف شخص آخرين على حافة المجاعة فضلا عن معاناة 33 ألف طفل من سوء التغذية الحاد.

كما حذرت من احتمال وقوع مزيد من الاشتباكات في المنطقة برغم إعلان وقف إطلاق النار من جانب الحكومة.

ووصفت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي إعلان وقف إطلاق النار الحكومي بالمزحة. وتحدثت تقارير عن استمرار الاشتباكات في بعض المناطق مع تزايد الضغط الدولي على جميع الأطراف.

وقُتل آلاف الأشخاص في الصراع، وتصاعد الضغط الدولي على إثيوبيا مرة أخرى الأسبوع الماضي بعد غارة جوية عسكرية على سوق مزدحم في تيغراي أسفرت عن مقتل أكثر من 60 شخصًا.

وفي غضون ذلك، يواجه مئات الآلاف من الأشخاص الآن ظروف مجاعة حيث يؤكد شهود عيان أن المقاتلين نهبوا المحاصيل ومصادر الغذاء الأخرى.

فرنسا تستأنف العمليات المشتركة مع مالي

أعلنت باريس أنها ستستأنف العمليات العسكرية المشتركة في مالي بعد تعليقها مطلع الشهر الماضي عقب ثاني انقلاب شهدته الدولة الإفريقية في أقل من عام.

وقالت وزارة الجيوش في بيان إن فرنسا «قررت عقب مشاورات مع السلطات الانتقالية في مالي ودول المنطقة «استئناف العمليات العسكرية المشتركة وكذلك المهام الاستشارية الوطنية التي تم تعليقها منذ 3 يونيو».

وأضاف البيان أن «فرنسا ما زالت منخرطة بالكامل مع حلفائها الأوروبيين والأمريكيين إلى جانب دول الساحل والبعثات الدولية لمحاربة الجماعات الجهادية المنتشرة في منطقة الساحل». وقرر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون انهاء عملية «برخان» لمواجهة الجهاديين في منطقة الساحل الإفريقي مفضلا المشاركة في ائتلاف دولي يدعم القوات المحلية، وهو رهان دونه مخاطر مع جيوش لا تزال ضعيفة ومهمة صعبة لحشد التأييد الأوروبي.

وبعد ثماني سنوات على وجودها المستمر في منطقة الساحل حيث ينتشر اليوم 5100 من عسكرييها، تريد فرنسا الانتقال من مكافحة الجهاديين في الخطوط الأمامية إلى الدعم والمرافقة (استخبارات، طائرات بدون طيار، طائرات مقاتلة، إلخ)، وهي طريقة لتقليل المخاطر وإجبار دول المنطقة على تحمل مزيد من المسؤولية عن أمنها.

وشددت وزيرة الجيوش الفرنسية فلورنس بارلي أمس الجمعة على أن «هذا التحول لا يعني مغادرة منطقة الساحل، أو أننا سنبطئ عملياتنا لمكافحة الإرهاب» في المنطقة.

وأعلنت بارلي أن عددا من قادة تنظيم «داعش» في الصحراء الكبرى قتلوا أو اعتقلوا في الأسابيع الأخيرة بأيدي قوة «برخان» الفرنسية وشركائها، مشيرة إلى أن «التنظيمات الجهادية المنتشرة في منطقة الساحل تشهد خسارة مزيد من قياداتها».

وأشارت الوزيرة إلى أن عبد الحكيم الصحراوي، وهو «وجه معروف إعلاميا في تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى» اشتهر «بتطبيقه الصارم للشريعة» وبمقاطع فيديو تظهر قطع رؤوس، قد قتل في الآونة الأخيرة، وقالت: «حصلنا على تأكيد بأنه مات في مايو في ظروف لا تزال مجهولة».

من جهة ثانية، وفي إطار عملية نفذتها قوة برخان وجنود نيجريون وقوة «تاكوبا» الأوروبية في يونيو في الأجزاء النيجرية والمالية من منطقة ليبتاكو الشاسعة، تم اعتقال قياديين اثنين في «داعش» في الصحراء الكبرى، هما سيدي أحمد ولد محمد ودادي ولد شعيب، كما تم «تحييد» ستة إرهابيين آخرين حسب ما أوضحت الوزيرة.

مصر تفتتح قاعدة بحرية على المتوسط

يفتتح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قاعدة «3 يوليو « البحرية بمنطقة جرجوب علي الساحل الشمالي الغربي لمصر.

وذكر المتحدث باسم الرئاسة المصرية بسام راضي في بيان عبر صفحته بموقع التواصل الاجتماعي « فيسبوك» اليوم ، إن «قاعدة 3 يوليو (تموز) هي أحدث القواعد العسكرية المصرية على البحر المتوسط، وتختص بتأمين البلاد في الاتجاه الاستراتيجي الشمالي والغربي وصون مقدراتها الاقتصادية وتأمين خطوط النقل البحرية والمحافظة علي الامن البحري باستخدام المجموعات القتالية من الوحدات السطحية و الغواصات و المجهود الجوي». ووفق المتحدث، تمثل قاعدة 3 يوليو إضافة جديدة لمنظومة القواعد البحرية المصرية وذلك ضمن خطة التطوير الشاملة للقوات البحرية، بحيث تكون نقاط ارتكاز ومراكز انطلاق للدعم اللوجستي للقوات المصرية في البحرين الأحمر والمتوسط لمجابهة أي تحديات ومخاطر قد تتواجد بالمنطقة..

أذربيجان: أرمينيا دمرت 54 ألف هكتار من غابات «قره باغ»

قال وزير خارجية أذربيجان، جيهون بيراموف، إن أرمينيا دمرت 54 ألفا و300 هكتار من الغابات في إقليم «قره باغ» المحرر. جاء ذلك في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره القرغيزي، رسلان قزاقباييف، في العاصمة باكو، الجمعة.

وأضاف أن أرمينيا تسببت بأضرار بيئية خطيرة للأراضي الأذربيجانية التي كانت تحتلها. وأردف: «بحسب نتائج الأبحاث التي شارك فيها خبراء دوليون، تم تدمير 54 ألفا و 300 هكتار من الغابات». وتابع: «وهذه المساحة تشكل أكثر من 20% من إجمالي مساحة الغابات في هذه المنطقة (قره باغ)». وذكر بيراموف أن أرمينيا «سممت المنطقة» بالألغام خلال فترة الاحتلال.

وأشار إلى مقتل 28 أذربيجانيا وإصابة 120 آخرين في آخر 7 أشهر، جراء انفجار الألغام المزروعة في «قره باغ» من قبل القوات الأرمينية. وبيّن أن أرمينيا لم تقدم خرائط انتشار الألغام لأسباب مختلفة.

وأضاف: «بمبادرات وسطاء دوليين قدموا لنا خريطة انتشار 97 ألف لغم في مدينة أغدام فقط».

وفي 12 يونيو الماضي، أعلنت وزارة الخارجية الأذربيجانية، في بيان، إعادة 15 أرمينيا إلى بلادهم مقابل الحصول على خريطة تظهر أماكن 97 ألف لغم في مدينة أغدام المحررة (غرب)